دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1990–2013)

د/بوعافية رشيد –المركز الجامعي تيبازة

أ/عزاز سارة– جامعة البليدة 2

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة و تحقيق الأمن الغذائي و بالتالي تحسين مستوى المعيشي للسكان . كما تهدف هذه دراسة إلى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي ، و ذلك بإستخدام اختبار السببية لغرانجر و الإعتماد على بعض الأرقام و الإحصاءات المعتمدة . أكدت النتائج الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع و إمتلاك الجزائر لمؤهلات عديدة إلا أن حصة القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، النمو الاقتصادي ، اختبار السببية .

Résume:

L'objectif de cette étude est de monter l'importance du secteur agricole dans l'économie national et l'ampleur de sa contribution à soutenir le développement socio-économique de notre pays. Grâce à sa capacité d'absorber la main-d'œuvre, d'assurer la sécurité alimentaire et d'améliorer ainsi le niveau de vie de la population. Cette étude vise également à mesurer l'impact du secteur agricole sur la croissance économique, en utilisant le test de cause à effet de Granger en se basant sur quelques chiffres et statistiques approuvés.

Les résultats de l'étude ont confirmé que malgré, les efforts déployés par l'état pour promouvoir ce secteur, les atouts et les compétences présentes en Algérie ; la part du secteur agricole reste faible par rapport aux autres secteurs.

Mots Clé : Secteur agricole , Croissance économique , Test Granger .

المقدمة :

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي ، كما يعتبر هذا القطاع مصـــدرا أساســـيا للغذاء و توفير المواد الأولية و الاحتياجات الغذائية للسكان و تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية و الحد من هجرتهم ، بالإضافة إلى الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية و تخفيض العجـــز في الميزان التجاري الزراعي .

و الجزائر كغيرها من البلدان النامية أولت اهتماما كبير للقطاع الفلاحي و هذا من خلال عدة تغيرات و تجارب في مجال التنمية الزراعية ، إذ عرف القطاع الفلاحي منذ انطلاقته الأولى عدة تنظيمات فلاحية و قوانين تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية . كما يمكن القول أن السياسات الفلاحية المنفذة إتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعد الاستمرارية و عدم نجاحها في تحسين أداء القطاع ، أما الألفية الجديدة فهي تشهد العديد من الاصلاحات و من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيـــل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية .

فبالرغم من كل هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الفلاحي مازال يتبع النمط التقليـــدي في استخدام الموارد و الإنتاج و التخزين و التسويق ، فقد أصبح يعيش وضعا مختلفا بحيث أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة و تحقيق الأمن الغذائي للسكان ،و هو ما صنف الجزائـــر ضـــمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الإستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية ، حيث أن اختلال التوازن بين الطلب المتزايد للمواد الغذائية و نقص في العرض أدى إلى توسيع فجوة التبعية الغذائية للخارج . مما سبق سنقوم بطرح الإشـــكالية التالية :

ما أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية سنتطرق إلى المحاور التالية :

المحور الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .

المحور الثاني : دراسة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

أولا : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة للدولة ، إذ تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد ، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية ، ولهذا فإن تخلف هذا القطاع يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. فهي من بين الأنشطة مهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية [1].

1 – مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني :

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الإقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة تفوق 12 % من الناتج المحلي الإجمالي الخام ، و كذلك توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات خاصة في المناطق الريفية إذ يشتغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة ، كما يساهم في توازن ميزان الدفوعات من خلال تصدير المنتجات الفلاحية و تقليل من حجم الواردات بالإضافة إلى دوره الفعال في ضمان الأمن الغذائي و توفير الإحتياجات الغذائية للسكان. [2]

* مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم (1) : تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 –2014)

السنة	النسبة
2000 -2007	10.51%
2008	10.1%
2009	9%
2010	8.6%
2011	9.4%
2012	10.6%
2013	11.1%
2014	12.7%

المصدر : البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تشير احصائيات البنك الدولي للإنشاء و التعمير أن مساهمة القطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة 2000- 2007 بنسبة 10.51 % ، لتنخفض هده النسبة إلى 9.4 % سنة 2011 هذا ما يدل على محدودية مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي و هذا بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات و اهمال القطاع الفلاحي و عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي .

*** مساهمة الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية :**

أولا : مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات

الجدول رقم (2) : تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2007– 2014).

الوحدة : مليون دولار

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2012-2007	53847.73	221.78	113.08
2013	65181.08	568.51	405.7
2014	68284.29	772.54	323.15

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد رقم (34) ، الخرطوم 2014 ص 196. [3]

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة 2007-2013 حيث انتقلت من 221.78 إلى 568.51 مليون دولار ، وهذه الزيادة كانت بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي انتقلت من 113.08 إلى 405.7 مليون دولار ، أما قيمة الصادرات الكلية عرفت تطور خلال نفس الفترة حيث انتقلت من 53847.73 إلى 65181.08 مليون دولار ، هذا ما يعني أن نمو الصادرات الكلية أكبر بكثير من الصادرات الزراعية و ذلك بسبب الارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ، أما بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية فبالرغم من ارتفاعها نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة . و في سنة 2014 بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الكلية و الصادرات الزراعية إلا أن قيمة الصادرات الغذائية انخفضت من 405.7إلى 323.15 مليون دولار و هذا بسبب انخفاض أسعار البترول الذي له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة الزيادة عدد السكان .

ثانيا : مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات

الجدول رقم (3) : تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2007- 2014) :

	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2012-2007	37644.11	7644.97	5633.35
2013	55213.08	17517.58	8428.32
2014	58274.09	19409.38	9427.49

المصدر: : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المجلد رقم (35) ، الخرطوم 2014 ص 117 . [4]

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الزراعية عرفت ارتفاع كبير و مستمر خلال الفترة 2007-2014 بقيمة تتراوح بين 7644.97إلى 19409.38 مليون دولار ، وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة الواردات الغذائية التي انتقلت من 5633.35 إلى 9427.49 مليون دولار ، هذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي .

*** مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة:**

من الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 2000 إلى 2010 نسبة مساهمة القطاع في استيعاب اليد العاملة في انخفاض مستمر من 18.6 % إلى 11.7 % و هذا نتيجة هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما أدى إلى هجرة الريفية نحو المدن و هذا من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية و زيادة دخولهم .

الجدول رقم (4) تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة للفترة 2000-2010

السنوات	اليد العاملة
2006-2000	%18.6
2007	%13.6
2008	%13.7
2009	%13.1
2010	%11.7

المصدر : زهير عماري ، تحليل اقتصاد قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم [5] **الاقتصادية جامعة بسكرة ، 2013 ص 110 .**

2– استراتجية تطوير القطاع الفلاحي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية :

مر القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عبر ثلاثة مراحل حيث خضع إلى سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة: تسيير ذاتي، ثورة فلاحية، إعادة الهيكلة...إلخ ، حيث مست مجالات عديدة كالعقار والقرض، التمويل، التسويق...إلخ.

هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية، لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف ، فكل سياسة جاءت بتغييرات جزئية للقطاع الفلاحي .[6]

بعد التدهور الذي عرفه القطاع الفلاحي خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة التي تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAالذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي . وفي سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDARالذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز أو لتحسين ظروف المعيشة أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسيـــــــة ، الثقافيـــــة ، الاجتماعيـــــــة أو التجهيزات العمومية (الطرقات ، شبكات الكهرباء و التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، المدارس والمراكز الصحية....إلخ)[7]

أ– تعريف بالمخطط :

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري ، إذ يتضمن عدة برامج ممولة بنسبة 100 % من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية . كما يهدف إلى ترقية التأطير التقني و المالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة و هذا من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

ب– أهداف المخطط :

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد بالإضافة إلى تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة) . كما تهدف أساسا إلى إعـــادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعة (المياه والأراضي) . وبالنظر إلى البعد الدولي فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي للجزائر وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة المحلية والآتية من الخارج . ومن أهم أهداف التي يسعى إليها المخطط مايلي :

- الحماية والاستغلال العقلاني و الدائم للموارد الطبيعية .
- الاندماج في الاقتصاد الوطني .
- التخصص الإقليمي في الانتاج الفلاحي .
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن .
- تحسين الانتاجية وزيادة حجم الانتاج الفلاحي لترقية وتشجيع الاستثمار .
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين من خلال خلق مناصب شغل .
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الانتاج .
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي .
- مكافحة التصحر .
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة .
- زيادة معدل نمو الصناعية الزراعية .
- تطوير الانتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع .
- توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي عن طريق امتياز .
- تحقيق التوازن بين المدن والأرياف .

ج– آفاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR :[8]

* زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية ما لا يقل عـــن 40 % إلى 60 % من الإحتياجات وفقا لمنتجات الحليب والقمح والبقوليات .

* تنويع الإنتاج الفلاحي بما في ذلك البذور الزيتية ، السكر الشمندري ، والأعلاف للماشية لضمان مستوى من الإنتاج الوطني.

* تركز إستراتيجية القطاع على استمرار برنامج تأهيل المستثمرات الفلاحية الذي انطلق سنة 2000وطبق على 400000 مستثمر فلاحي حيث تتراوح مساحتها بين 5 و 200 هكتار.

* كما يجب أن يكون الانخراط تدريجيا في إطار انفتاح الاقتصاد الزراعي و التوجه إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي على المدى المتوسط عن طريق المنتجات المحلية والزراعة العضوية على وجه الخصوص .وهذا ينبغي أن يؤدي أيضا إلى زيادة صافي الأصول للمستثمرات الفلاحية ، التي تؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي لها بحيث تساهم أكثر في الموازنة العامة للدولة من خلال العائدات الناتجة عن فرض الضرائب الفلاحية.

3– مشاكل و معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر : [9]

تسعى الجزائر جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية ، إذ يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الإقتصادية و الخدماتية و الاجتماعية المواجهة للمشاكل و المعوقات ، و ذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات و خصائص تتمثل في التخلف التقني و الاقتصادي و الاجتماعي بصفة عامة ، أو بحكم ما يحيط بها و يؤثر فيها من عوامل و متغيرات تكون عرضة لها بإستمرار ، حيث يمكن حصر هذه النتائج فيمايلي :

– مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين و الأجانب ، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي ، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية و التنظيمية و الفساد ، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية

التحتية الأساسية (طرق جيدة ، الكهرباء ، المياه) وتوفيرها يتطلب طول الإنتظار مما يدفع المستثمرين إلى الإستثمار في قطاعات أخرى .

– ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية المعنية بالإستصلاح عن طريق الإمتياز .

– إرتفاع تكاليف الإستثمار بسبب إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات ، أسمدة ، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة ، الأعلاف.... الخ) ، بالإضافة إلى إنخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم .

– صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية و ارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

– عدم إستقرار مضمون السياسة الإقتصادية الكلية للبلاد .

– عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل ، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة ، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الإستثمار لمدة زمنية طويلة .

– إهتمام المستثمرون بالإستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدامات)على حساب القطاع الزراعي ، نظرا للإخطار والظروف التي تحيط بالإستثمار الزراعي والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية والكوارث الطبيعية) .

– نقص العمالة الزراعية ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج .

– معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الإستقرار في الناطق الريفية التي يقام فيها الإستثمار الفلاحي.

ثانيا : دراسة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2013)

بعد التطرق لواقع الفلاحة في الجزائر و مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، سنحاول من خلال هذه النقطة استخدام بعض الأدوات القياسية لدراسة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي ، بدءا بدراسة استقرار السلاسل الزمنية لمعطيات متغيرات الاقتصادية المفسرة للقطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا باستخدام اختبارات الاستقرارية (Dickey Fuller Augmented و Phillips Perron) ثم تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار سببية غرانجر(Granger Causality test)

1- تحديد متغيرات الدراسة :

GGDPI : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (أحسن مقياس للنمو الاقتصادي)

IGAGI : الاستثمار الحكومي للفلاحة

K : رأس المال الزراعي الثابت

X : الصادرات الزراعية

M : الواردات الزراعية

مع العلم أننا تحصلنا على هذه المتغيرات من الديوان الوطني للإحصائيات ، بينما تم الحصول على K، X ، M من منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة .

2- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة :

تطبيقا لإختبار السببية ، نقوم بإجراء اختبار الجذر الأحادي على المتغيرات المستخدمة لتفادي الوقوع في وضعية الانحدارات المضللة ، وفيما يلي عرض للنتائج المتوصل إليها لإستقراريه السلاسل الزمنية بواسطة الاختبار ADF و PP

الجدول (5) : نتائج اختبار ADF لإستقرار السلاسل الزمنية :

المستوى / المتغير	المستوى/ level			الفروق الأولى /1st differ		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
GGDPI	*	*	-5.37	*	*	*
IGAGI	-0.64	*	*	-2.52	*	*
K	*	-3.04	*	*	*	*
X	2.64	*	*	*	*	-6.08
M	*	*	-3.82	*	*	*
	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
%1	-2.68	-3.73	-4.46	-2.68	-3.80	-4.50
%5	-1.96	-3.01	-3.64	-1.95	-3.01	-3.65
%10	-1.60	-2.64	-3.26	-1.62	-2.65	-3.26

من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 7

(*) تشير إلى عدم معنوية الاتجاه العام والثابت .

الجدول (6) : نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية :

المستوى / المتغير	المستوى/ level			الفروق الأولى /1st differ		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
GGDPI	*	*	-4.31	*	*	*
IGAGI	-0.82	*	*	-2.49	*	*
K	*	-3.01	*	*	*	*
X	2.81	*	*	*	*	-5.96
M	*	*	-3.82	*	*	*
	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
%1	-2.67	-3.76	-4.44	-2.68	-3.78	-4.46
%5	-1.97	-3.00	-3.63	-1.95	-3.01	-3.64
%10	-1.62	-2.64	-3.25	-1.62	-2.64	-3.26

من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 7

(*) تشير إلى عدم معنوية الاتجاه العام والثابت .

بينت النتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية (الجدولين السابقين) أن هناك متغيرات مستقرة عند مستوى level ، كما أن هناك متغيرات غير مستقرة في المستوى level (دون اتجاه عام و لا ثابت) أي معاملاتها لها جذر الوحدة Unit Root عند مستوى عند مستوى معنوية 10% ، مما دفعنا إلى إجراء الاختبار على الفرق الأول. و بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية أصبحت تتصف بالسكون عند معنوية 5% .

3- دراسة سببية و قياس أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي

بعد أن قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية (M، X ، K ، IGAGI ، GGDPI) و تأكدنا من أنها خالية من الجذر الأحادي و الاتجاه العام . سنقوم باختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي ، الاستثمار الحكومي للفلاحة ، رأس المال الزراعي الثابت ، الصادرات ، الواردات الزراعية .

الجدول رقم (7): اختبار غرانجر (Granger) للسببية

الفرضية الصفرية	F المحسوبة	الاحتمالية %	القرار
GGDPI لايسبب IGAGI	0.6	0.55	عدم وجود سببية
IGAGI لايسبب GGDPI	1.40	0.27	عدم وجود سببية
GGDPI لا يسبب K	0.02	0.97	عدم وجود سببية
K لا يسبب GGDPI	1.45	0.26	عدم وجود سببية
GGDPI لايسبب X	6.58	0.008	وجود سببية
X لايسبب GGDPI	0.04	0.95	عدم وجود سببية
GGDPI لا يسبب M	1.53	0.24	عدم وجود سببية
M لا يسبب GGDPI	0.8	0.44	عدم وجود سببية
IGAGI لا يسبب X	16.6	0.001	وجود سببية
X لا يسبب IGAGI	3.87	0.04	وجود سببية

الصدر:من إعداد الطالبة ، اعتمادا على برنامج Eviews 7

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول (3) تباين حالات وجود علاقة السببية غرانجر بين المتغيرات الدراسة ، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية ، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% أي($F_{cal} > F_{tab}$) نرفض الفرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلةH_1 ، أي وجود سببية حسب غرانجر.

التحليل الاقتصادي العام:

أكدت النتائج اختبار غرانجر على وجود علاقة سببية مباشرة و إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي و الصادرات الزراعية ، و أيضا بين و جود علاقة سببية مباشرة بإتجاهين بين الاستثمار الحكومي للزراعة و الصادرات الزراعية . و يمكن تحليل النتائج المتحصل عليها في النقاط التالية :

– بينت النتائج عن غياب علاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي و الاستثمار الحكومي للفلاحة و هذا ما يدل على فشل الاصلاحات و البرامج في تطوير القطاع الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي خاصة السلع الاستراتيجية مثل القمح و الحليب و البقول

الجافة ، و يرجع ذلك أساسا إلى ضعف و تدهور عوامل الإنتاج الفلاحي التي أصبحت تعاني من عدة مشاكل و معوقات .

– دلت النتائج عن وجود علاقة سببية بإتجاه واحد بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي و رأس المال الزراعي الثابت و الذي يستخدم في عملية إنتاج و الحصول على دخل كالآلات و الأرض... ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل .

– وجود علاقة سببية قوية بإتجاه واحد بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الزراعية و التي بدورها تساهم في تحسين درجة الاعتماد على الذات و خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي .

– عدم وجود العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي و الواردات الزراعية و هذا دليل على عدم قدرة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي ، إذ تضطر الدولة لتأمين غذائها باللجوء للإستيراد على حساب قطاع المحروقات .

– و جود علاقة سببية قوية و بإتجاهين بين الاستثمار الحكومي و للفلاحة و الصادرات الزراعية ، إذ أن الاستثمار الحكومي للفلاحة يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية و تحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي و المحافظة على الموارد الطبيعية و تحسين مستوى معيشة المواطن في المناطق الريفية ، و التوفيق بين الإستخدام الآمن للموارد الطبيعية و البشرية .

4– الخاتمة :

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2013) بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، واستخذام اختبارات الاستقرارية ثم تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار سببية غرانجر(Granger Causality test) . حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

– رغم امتلاك الجزائر للإمكانيات الطبيعية و البشرية تمكنها تحقيق أمنها الغذائي ، إلا أنها تعاني من مشاكل و معوقات في تحقيق إكتفائها الذاتي .

– إهتمت الجزائر بترقية و تطوير القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من الاصلاحات و سياسات الدعم من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، فرغم البرامج

التنموية و تخصيص مبالغ مالية هامة إلا أنها مازالت تعاني قصور و ضعف في قطاع الفلاحي و عدم قدرته على توفير احتياجات السكان .

– أكدت نتائج الدراسة القياسية أن الاستثمار الحكومي للفلاحة لايساهم في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي ، و إنما يساهم و يؤثر في ترقية الصادرات الزراعية و بالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية ، إحداث توازن في الميزان المدفوعات و الميزان التجاري الزراعي ، توفير العملة الصعبة للإقتصاد الوطني و الحد من فاتورة الاستراد .

5– التوصيات :

– تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية و تبني سياسة حكيمة في مجال الري .

– منح قروض استثمارية و متابعة مراحل تنفيذها .

– توفير الخبرة و الأيدي العاملة المدربة و استخدام التكنولوجيا و الأساليب الحديثة ، و هذا من أجل إحداث تغيير كمي و نوعي في الإنتاج الزراعي .

– الإهتمام بالتنمية التسويقية داخليا و خارجيا مع العمل على تقليل تكلفته .

– ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع و الاستثمارات .

المراجع :

1– الهندسة الزراعية http://agronomie.info

2 – و كالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية www.apia.com

3– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد رقم (34) ، الخرطوم 2014 ص 196.

4– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المجلد رقم (35) ، الخرطوم 2014 ص 117 .

5– زهير عماري ، تحليل اقتصاد قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، 2013 ص 110 .

6- Economie Agricol &Devloppement Rural / bekkar.site11.com

7– وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

8- زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) جامعة بسكرة 2013-2014 ص 84.

9 - شويخي هناء ، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، جامعة بسكرة 2012-2013 ،ص 54 .